KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

الآليات الفكرية لإدارة التعددية في العراق بعد عام ٢٠٠٣

Intellectual Mechanisms for Managing Pluralism in Iraq after 2003

أ.د أسعد كاظم شبيب

الباحث مسلم سعود مبرد

كلية العلوم السياسية/ جامعة الكوفة

Prof Dr. Asaad Kazem Shbeeb

Researcher Muslim Saud Mubarrad

Faculty of Political Science / University of Kufa

DOI: https://doi.org/10.36322/jksc.180(B).24030

الملخص:

انصبت البحث على الآليات الفكرية المعاصرة لإدارة التعددية بوصفها ظاهرة حديثة للحياة السياسية في الدولة المتعددة اجتماعياً واثنياً، وهي تعبر عن مجموعة الإجراءات التنظيمية تستطيع بها الجماعات نقل مشاكلها إلى المؤسسات الرسمية، وفي الأصل قد ظهرت وتكونت بسبب التعدد والاختلاف للمجتمعات، ان تلك العملية قد تطورت مع تطور الحياة، وبرزت في الوطن العربي في خمسينيات القرن العشرين، إلا أنها أخذت تبتعد تدريجياً من تحقيق المشاركة الحقيقية للجماعات، وهذا الشيء قد أدى إلى مواجهة وانتكاسة ومصاعب كبيرة في إدارة التعددية في الواقع العربي لاسيما على المجتمع العراقي، إذ تبين ان الدولة ذات القوميات والطوائف والديانات المتعددة عليها إتباع آليات فكرية منبثقة من واقعها الفلسفي والديني والاجتماعي والثقافي والتاريخي المشترك، لتساهم في إدارة التعددية وتحقيق الاستقرار الأمني والسياسي، بدءاً من الثوابت الاجتماعية

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

المشتركة، وهي مرحلة تسبق مرحلة الديمقراطية واللامركزية وتداول السلطة وغيرها من الآليات المعاصرة.

الكلمات المفتاحية: الحرية ، المجتمع المدني، فلسفة الدولة، ثقافة التسامح وقبول الاخر.

Abstract:

The research focused on the contemporary intellectual mechanisms for managing pluralism as a modern phenomenon of political life in a socially and ethnically diverse state. It expresses a set of organizational procedures through which groups can transfer their problems to official institutions. Originally, it emerged and was formed due to the diversity and difference of societies. This process developed with the development of life and emerged in the Arab world in the fifties of the twentieth century. However, it gradually began to move away from achieving real participation of groups. This has led to confrontation, setbacks, and major difficulties In managing pluralism in the Arab reality, especially in Iraqi society. It has become clear that a state with multiple nationalities, sects, and religions must follow intellectual mechanisms emanating from its shared philosophical, religious, social, cultural, and historical reality, to contribute to managing pluralism and achieving security and political

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

stability, starting with shared social constants. This is a stage that precedes the stage of democracy, decentralization, and the transfer of power, among other contemporary mechanisms.

Key words: freedom, civil society, state philosophy, culture of tolerance and acceptance of others.

المقدمة:

بعد تغيير الأوضاع وكثرة متطلباتها وزيادة مشاكل الدول المتعددة، دعت الكثير من الدول إلى وضع العديد من الآليات المعاصرة لإدارة تعدديتها، ونال العراق قبل سقوط النظام السابق جزءاً من هذه الآليات ، تختلف عما بعدها ونظراً لتغير طبيعة الدولة تغيرت النظرة، في كيف يمكن إدارة التعددية العراقية، وبعد تجارب لمحاولة تطبيق بعض الآليات المعاصرة في إدارة التعددية في الحالة العراقية تبين ان لكل دولة آلياتها الفلسفية والدينية والاجتماعية والثقافية الخاصة بها، تنبثق من طبيعة مجتمعاتها ، تُشكل باندماجها الكيفية التي يتم بها إدارة التعددية، وهذه دعت المفكرين وصناع القرار الوطنيين في العراق الرجوع إلى خطوة سابقة عن الآليات التي تم تصديرها وتطبيقها بعد عام ٢٠٠٣ دون تهيئة الأرضية المناسبة لها، خطوة الاتفاق على المشتركات الفلسفية والدينية والاجتماعية والثقافية في تشكيل الوحدة والهوية الوطنية.

إشكالية الدراسة

أكدت بعض الأطروحات الفكرية في العراق على أهمية التعددية، وهذا واضح من خلال ما ذهبوا به من آراء في الآليات الفكرية لإدارة التعددية، أهمها تكمن في مدى تمكن الآليات الفكرية المعاصرة

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

(الديمقراطية، واللامركزية، وتداول السلطة، وتقاسم السلطة، والاستيعاب والاندماج) ومكوناتها في إدارة التعددية في الدول الحديثة

الفرضية

يحاول البحث الإجابة على التساؤل المشار إليها من خلال عرض افتراض، كلما اتبعت الدولة ذات التعددية آليات فكرية وطنية منبثقة من واقعها الفلسفي والديني والاجتماعي والثقافي، كلما ساهمت في إدارة التعددية وتحقيق الاستقرار.

المبحث الأول: آليـــات إدارة التعـــدديـــة في العراق بعـــد عام ٢٠٠٣:

عند دراسة الحالة العراقية بشكل عام يتبين إن عملية إدارة الدولة منذ عام (١٩٢١ – ٢٠٠٣) لم تنجح في إدارة وبناء الدولة، واضحي العراق على حالة من الانقسام وعدم الاستقرار خاصة بين مكوناته المتعددة، ولكي يعيد العراق نفسه بعد عام ٢٠٠٣ تشير الكثير من التجارب والإحداث التاريخية انه يحتاج إلى آليات تسبق التنظير للفدرالية وتقاسم السلطة وتداولها، آليات فلسفية ودينية واجتماعية وثقافية وقانونية وسياسية شاملة خاصة بطبيعة المجتمع العراقي تعيد تأسيسهم وثقتهم، إذ انه المرحلة الحالية للدولة العراقية تحمل الكثير من التحديات في طياتها وتفرض الحكمة وحسن التعامل مع الواقع، وضرورة الاعتراف بالجانب السلبي للتعددية وخطورته على المجتمع، والإقرار بأهمية البحث عن آليات فكرية كفيلة بإدارته لتحقيق الوحدة والتكامل، و تحويل الجماعات القائمة على أسس دينية وقومية وغيرها، إلى مجتمع متجانس ثقافياً من خلال الإدارة الرشيدة، ليكون التعدد عامل قوة لأداء النظام السياسي والمجتمعي.

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

والعراق بعد عام ٢٠٠٣ بحاجة إلى جهود شاملة في جميع المجالات الإدارية والسياسية، من خلال تقديم توازنات للجميع، ليستطيعوا إن يتحملوا المسؤولية في مناطقهم ضمن إطار عراقي موحد، وتعميق التعايش السلمي، والحث على عملية الاعتراف المتبادل وقطع التدخلات الإقليمية التي تعد من أولويات إدارة الدولة، ولتناول هذا الموضوع بالتفصيل تم تقسيم هذا المبحث إلى الآتي:

المطلـــــب الأول

الآليـــات الفلسفية لإدارة التعـــدديـــة

تختلف إدارة الدولة للتعددية من دولة إلى أخرى فهناك من الدول من تتبع آليات مؤسساتية سلمية، ومنها من يتبع آليات اضطرارية من اجل ضبط التعددية، والعراق في إدارته يحتاج لضبط التعددية في إطار موحد إلى آليات سلمية خاصة به كالآليات الفلسفية والدينية التي تؤسس الإطار الفكري للمجتمع وتزرع فيه قيم التسامح وقبول الأخر وتعزز التعايش السلمي بين أبناء البلاد، لتنتج بعد ذلك روابط مشترك كفيلة لإنتاج حكومة تمثل الإرادة العامة للسكان قادرة على إدارته.

تعد الآليات الفلسفية هي الأسس التي تستند إليها نظريات أو أنظمة معينة في كل دولة، وأشارت الأبحاث أنها تأتي بشكلين مختلفين، الأول يعبر عن نطاق كوني يستند الى الطبيعة كالحرية والعدالة والمساواة، والثاني عقيدة محلية تعبر عن البشر وعقولهم والتي يتنازعون عليها بشدة مثل المجتمع المدني والقومية وشرعية الحكم وغيرها، وفي سياق إدارة التعددية في العراق هناك مجموعة من الآليات الفلسفية التي تعتمد على فهم معين للإنسان والمجتمع والعلاقة بينهما، إضافةً إلى أنها توجه كيفية تصميم السياسات والبرامج لتعزيز التعايش السلمي وتحقيق التوازن في المجتمعات المتعددة، ولتوضيح هذا سوف نتطرق إلى التالي:

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

أولاً: الحرية وحدود الإفراد في المجتمع

من المسائل الكونية والطبيعية التي اقتصرنا على توضيحها هي الحرية، لأنها مسألة أثير الجدل والنقاش حولها المفكرين والفلاسفة قديماً في الفلسفة، واكتسبت أهمية جديدة في الفلسفة المعاصرة، حيث تأتي كآلية فلسفية لإدارة التعددية في المجتمع لتحديد الحد الذي لا ينبغي تجاوزه في استخدامها، لضمان حقوق الآخرين، وتعتبر الحرية والعدالة والمساواة من أركان التعددية، إلا انه مشكلة الحرية هي بالذات من أكثر المسائل الفلسفية اتصالاً بالعلم والأخلاق الاجتماعي والسياسي، وأصبحت اليوم بمثابة دراسة شاملة للوجود الإنساني بأسره تعتمد عليه العدالة والمساواة[١].

والحرية في المعاجم الفلسفية لا تحمل معنى واحد بل تحمل ما لا حصر له، بحيث قد يكون من الصعب إن تتقبل تعريفاً واحداً بعتباه تعريفاً عاماً، لكن يتوقف هذا كثيراً على الحد التي تثيره في أذهاننا، وهي في العادة "تلك الملكة التي تميز الكائن الناطق من حيث هو موجود عاقل يصدر في أفعاله عن إرادته هو لا عن إي أردة أخرى غريبة عنه"[٢]. وهي بهذا المعنى انعدام القسر الخارجي.

ومن هذا المنطلق ينبغي التمييز بين نوعين من الحرية، الأولى الحرية الداخلية(الذاتية)، وتعني منهاجاً لتأكيد الإنسان لذاته تجاه مجتمع معين أو تأكيد للاستقلال الذاتي للفرد بوصفه فرداً سوى كان يعيش بصورة مستقلة أو جزءاً من المجتمع كحرية الإرادة والقرار، الثانية الحرية الخارجية(المدنية)، حرية التفتح التي تدرك من خلال الطبيعة الداخلية للإنسان وهي تدعى بالحرية الطبيعية إي حرية التعامل مع الوجود بوصفه أنساناً كالحرية الفكرية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية[٣].

وقد أدرك ذلك كل من المفكر الايطالي فيكو و مونتسيكيو وغيرهم من المفكرين، إن البشر يولدون ضمن إطار مجتمعاتهم الثقافية التي تعمل على تشكيل شخصيتهم وتطبيعهم بطابعها الخاص، وتعمل

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

مختلف الثقافات على تشكيل الطبيعة الإنسانية المشتركة، وعلى أساس هذا يظهرون إلى الوجود وهم متشابهون ومختلفون في آن واحد(٤).

ويؤكد السيد محمد باقر الصدر إن الفلسفة والإسلام يعبران عن ثورة اجتماعية فريدة على مر التاريخ، ضد القيود والحواجز التي تحجم قدرة الإنسان بين أيدي قوى أسطورية تفرض عليه التبعية وتحول دون نموهم الطبيعي(٥)، غير أنة الثورة في الوصول للحرية قد تميزت بنوعين من الحرية عند السيد الصدر، الأولى تحرير الإنسان من الداخل ومن منابع الاستغلال في نفسه وهي تغير من نظرته في الكون، والثانية إن صراع الحرية مع الظلم والاستغلال لم يتخذ طابعاً طبقياً كالثورات الاجتماعية وإنما ثورة إنسانية لتحرير الإنسان من الداخل قبل كل شي لتكن بعد ذلك الثورة الاجتماعية بناءً لتلك الثورات(٦).

ولتحرير الإنسان من الداخل ينبغي الرجوع إلى الحرية الطبيعية، التي بلغت ذروتها في الحقل العملي للإنسان لأنه أوسع الحقول، وهنا لابد إن نميز بين الحرية الطبيعية والحرية الاجتماعية، وذلك لوجود تداخل في منح الحرية الاجتماعية خصائص الحرية الطبيعية. ويقسم الصدر الحرية الاجتماعية إلى جانبين: الأولى الحرية الجوهرية (الحقيقية): وهي تعني القدرة التي يكسبها الإنسان في المجتمع على القيام بفعل شيء معين، وتعني هذه القدرة إن المجتمع يوفر للفرد كل الوسائل والشروط التي يتطلبها القيام بذلك الفعل(٧). وطبقاً لحق الانتخابات لكل مواطن الحق في التصويت، وهو في هذه الحالة حراً في اختياره للأشخاص أو الكيانات من غير إن تتدخل الحكومة في إجبار الناخبين على التصويت والاختيار عندئذ الناخب حر في الاختيار اجتماعياً لتمتعه بكل الشروط التي يتمتع بها الناخب. أما الثانية الحرية الشكلية (الظاهرية): وهي لا تتطلب كل ذلك، لان الفعل قد يكون مستحيل بالنسبة

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

للفرد[٨], كالمجتمع الذي يمنح للغير الحق في التصويت وشراء الأصوات، إذ أنة المجتمع سمح للمرء ضمن نطاق إمكانياته وفرصه التنافس مع الآخرين باتخاذ إي أسلوب يتيح له الفوز، لكنه رغم ذلك يعتبر حراً من الناحية الشكلية، والكثير من المجتمعات المتعددة تتبنى الحرية الاجتماعية الشكلية مؤمنة بأنها هي التجسيد الكامل للحرية، في حين تعني هي القدرة على الاستعارة من الحرية الجوهرية، وهذا يترك إلى ما تسنح له الفرص ويظفر بهي من إمكانيات مكتفية بتوفير الحرية الشكلية.

إن الحرية تقوم على حقيقة هو "إن البشر يتقاسمون طبيعة إنسانية واحدة " مما يعني إن حق الحياة الكريمة والعيش المشترك في الطبيعة واحدة بالنسبة للجميع وهي بذلك تشكل الأساس الذي يستند إليه كل من مبدأ المساواة والعدالة والأخلاق ما بين الإفراد[٩].

والحرية هنا جزء من كيان الإنسان، وإذا سُلبه منه فقد بذلك كرامته ومعناه الإنساني، لتميزه بالحرية الطبيعية بوصفه كائناً طبيعياً، لا بالحرية الاجتماعية باعتباره كائناً اجتماعياً، وهنا الحرية التي تعتبر شياً من كيان الإنسان هي الحرية الطبيعية لا الاجتماعية التي تمنح وتُسلب تبعاً للمذهب الاجتماعي، ومن وظيفة النظام السياسي إن يعترف بالنزعات والميول الأصيلة في الإنسان ويضمن إشباعها لكي ينسجم مع الطبيعة الإنسانية[١٠].

وهنا ينبغي على الدول المتعددة إن تزيد قدرت ما يتمتع بهي الإفراد في الدولة من حرية ومساواة لأنها تزيد من الاتحاد والقوة، إضافةً إلى أنة الفرد كلما كان اقل ميلاً إلى إيذاء الآخرين والاعتداء عليهم كانت الجماعة اقدر على الاتحاد في ما بينها لمواجهة الخطر والمخالفات عند الضرورة، ومعنى هذا إن الدولة أو (المجتمع المنظم) إنما هو وسيلة ضرورية لازمة لبلوغ مرحلة الحرية، وخير حكومة هي

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

الحكومة الديمقراطية التي تستند إلى إرادة الشعب، وهذا الإرادة لا تكون حقيقية دون التمتع بالحرية(١١).

ومما سبق يتضح لنا إن الحرية هي حق الفرد إن يتصرف اختياراً بما لا يضر بنفسه أو بالآخرين، منطلقاً من أردة نزيهة محكومة بالقوانين، إيماناً منه إن الحرية أصيلة في عمل الإنسان وسلوكه والإجبار والأكره يؤدي إلى التعارض مع فطرة الإنسان، ولا احد منا في المجتمع يمكن ان يحقق النجاح بالعمل وحده، لان وحدنا يمكننا ان نفعل القليل و معاً يمكننا ان نفعل الكثير، وهكذا تحديداً ينبغي ان يُفترض ان هناك حدوداً للحرية في العلاقة مع الأخر يحددها القانون في ما هو مسموح فعله لعدم التعدي على الأخر.

وفي الجزء الأكبر من العالم الثالث لا تزال الشعوب المتعددة تناضل من اجل صيانة حرياتها وانتزاع حقوقها، وما إن تنتفض على واقع إلا واستبدلت بآخر أكثر مرارة، إلا انه الحاكم لا يتجرأ على الاستبداد وتقييد الحريات الطبيعية وقمع الاحتجاجات مقابل شعب حي يأبى الخضوع(١٢). وتستند هذه المقاومة على مدى وعي الشعب بالحرية، وأول ظاهرة توحي على احترام الحرية الطبيعية في العراق هو وجود المجتمع المدني في الدولة.

ثانياً: أهمية المجتمع المدني وتجاوز الانتماءات

أشارت العديد من الدراسات ان مصطلح المجتمع المدني يضم كل أنواع الأنشطة التطوعية التي تنظمها الجماعات المتعددة حول مصالح وقيم وأهداف مشتركة، وان الغاية التي ينخرط فيها الجماعات، هي تقديم الخدمات ودعم التعليم، والتأثير على السياسة العامة وغيرها، ويجوز ان يجتمع المواطنون خارج دائرة العمل الحكومي لنشر المعلومات حول السياسة أو تعزيزها أو ممارسة الضغط

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

بشأنها، وبذلك يُعرف بأنه "عبارة عن عالم من الهياكل الاجتماعية التي تشكلت تلقائياً ومنفصلة عن الدولة، وتشكل أساس المؤسسات السياسية"(١٣).

وهو أضيق نطاق من المجتمع العام، إذ يربط بين أعضائه رباط اجتماعي قائم على مجموعة من النقابات والاتحادات والمؤسسات والجمعيات ومجموعة من المنظمات الغير حكومية، وليس قائم على القرابة أو الدين أو الوراثة ذات الأسس العائلية والقبلية مثل رابطة الدم أو العقيدة الدينية الواحدة، بل ينبثق المجتمع المدني من المجتمع العام الذي يتكون من ثلاث أجزاء هي(١٤):

١-الأسرة: التي تقوم على مبدأ التناغم والانسجام بين إفرادها وتعتبر الجذر الأخلاقي للدولة، ولا يوجد بينهم صراع الحاجات والمصالح الآنية.

٢-المجتمع المدني: إن الأسرة لا تبقى على حالها من الوحدة والانسجام بل تتفكك إلى اسر جديدة، وعند خروج الإفراد إلى دائرة الحياة الاقتصادية تظهر على أثرها الملكية الخاصة التي تؤدي إلى التعدد والاختلاف ثم الصراع، والمجتمع المدني هو الجزئية التي ينتج من تفتت العائلة إلى أشخاص مستقلين تقود إلى لحظة جديدة في تحقيق الحرية، ويتوحد اغلب الأشخاص في هذا المجتمع وفقاً لمصالحهم.

٣-الدولة أو الحكومة: تنبع أهمية الدولة نتيجة عدم استقرار المجتمع المدني، والدولة لأتحل محل المجتمع المدني، بل تصون مصالحه وتحافظ على حركته دون إن تغير مضمونه.

ومفهوم الدولة في المجتمع الشمولي هي كيان أعلى من المجتمع المدني تعيد استقراره بالقوة، بينما الأحرار يرون إن القضاء كفيل بهذا ودور الدولة يقتصر على المراقبة والدعم وتنفيذ الإحكام، وما حصل في العراق أن العلاقة ما بين الدولة والمجتمع بقية على حالها وتم احتوى المجتمع من قبل

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

السلطة والهيمنة عليه، ضمن قوالب معينة من الحياة البرلمانية، مما جعل التجربة الديمقراطية تجربة تمارسها الدولة على المجتمع لمراقبته، وليس وسيلة تمكن المجتمع من مراقبة الدولة، وهذه السياسة ادات إلى تحجيم نمو المجتمع المدني في العراق[١٥].

ويؤكد عامر حسن فياض إن الوهم الأكبر هو عنده كل من يفكر إعادة المجتمع المدني في العراق، لان الأنظمة الشمولي السابقة استطاعة إن تنجز سلم مسلح، وبالنتيجة فلا صحة لترديد عبارة إعادة السلم المدني في العراق وإنما ترديد عبارة ضرورة بناء المجتمع المدني في العراق، وهي حاجة تستحق العناء لإيجاده[١٦].

وما يمكن ملاحظة في الطبيعة العراقية إن التنظيمات المجتمعية بشكل عام ذات طابع انقسامي بأبعاد وخلفيات طائفية، وبصلات وإبعاد عسكرية مسنودة خارجياً، مفتقرة لأي ثقافة سياسية، وتؤكد الرؤية المستقبلية إن المساهمة في إطار التعدد وقبول الأخر في المجتمع المدني العراقي لم يكن مستحيلاً إلا انه في النهاية لن يكون سهلاً[١٧], وتطوره يعتمد بشكل أساسي على الارتقاء بالحرية والثقافة المشتركة، إي النهوض بالقيم والأفكار والمعتقدات بما يجعلها تواكب روح العصر من دون سلخها من أجوائها المحلية، ثقافة تؤسس لاحترام حقوق الإنسان وتشجع قيم المساهمة والمشاركة في إدارة وبناء المجتمع دون ترك الأمر للسلطة، ولن يستقم البناء المجتمعي ما لم نقراء ذاتنا بشي من الوعي الحر لتغيير نقاط الضعف والفشل التي تعصف في المنجزات المؤمل تشييدها على ارض الواقع[١٨]، وهناك عدة أسس وصيغ يرتكز عليها المجتمع المدني منها[١٩]:

١-الاعتراف بحالة التعددية السياسية والفكرية وتوفير الضمانات للحرية والحقوق الإنسانية.

٢-التأكيد على أهمية الرقابة السياسية على أنشطة المؤسسات الرسمية.

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

٣-التأكيد على الانتخابات واحترام مبدأ التداول السلمي للسلطة.

٤-ومن مهام المجتمع المدني ومؤسساته تطوير الديمقراطية ومحاربة صور التعصب الطائفي والقبلي والعرقي عن طريق التوازن المطلوب بين سلطة الدولة والمؤسسات بما يصب في خدمة المجتمع[٢٠].

٥-حياد الدولة أمام قوى المجتمع المختلفة، ويجب إن لأتكون الدولة في يد مجموعة أو حزب أو فئة تحتكر السيطرة والهيمنة من اجل الاستمرار في قمة السلطة[٢١].

٦-توفير القنوات الرسمية التي يمكن من خلالها القوى الاجتماعية من التعبير عن نفسها، وهذا التعبير يرتبط بين طبيعة الدولة من ناحية ودرجة نضج المجتمع من ناحية أخرى[٢٢].

إن أسس المجتمع المدني مبنية على أهداف أوسع وأعمق تمتد الى أساس المشاركة بمعناها الشامل(سياسياً واقتصادياً واجتماعياً و ثقافياً)، التي تسمح للمجتمع مراقبة كافة البناء الاجتماعية ومؤسسات الدولة نفسها، وليس المقصود من وجوده أساساً إيجاد معارضة سياسية في مواجهة الدولة وإنما وظيفته تسيير شامل للمجتمع كله وضبط وتصحيح مساره[٢٣]. ومما سبق يتضح ان المجتمع المدني يقوم بعملية تثقيف وتفعيل مشاركة الناس وحثهم على مواجهة الأزمات والتحولات السياسية، ويخوض العراق تجربة بناء مجتمع مدني في ظل تحول نظام سياسي شمولي قام على الأحادية إلى أخر ديمقراطي يعترف بالتعددية، كان له تأثير واضح بعد سقوط النظام، حيث برزت بعد عام ٢٠٠٣ العديد من مؤسسات المجتمع المدني والكثير منها حديث العهد ومحدود التأثير شكلت نواة طبيعية للمجتمع العراقي من الممكن أن تكون امتداد لغيرها من المجتمعات المدنية الطوعية مستقبلاً.

وينبغي ان يكون له دور في صنع القرار السياسي من خلال مؤسسات تمثله تدافع عن حقوقه ومصالحه، على الرغم من التحديات التي تواجه الدولة العراقية الحديثة، لكن التبلور والتطلع الواسع

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

إلى تنامي تلك التجربة ستسعى بدورها إلى توسيع المشاركة في صنع القرار وتشجيع الإيمان بالقومية الجماعية.

ثالثاً: فلسفة الإدارة العراقية

يشير الكثير من الباحثين إلى إن الدول تقوم على ركيزتين هما(الإقناع والأكره)، تعمل الأولى وفق منظومة من الحقوق والواجبات، أما الثانية تعمل من خلال استخدام العنف المشروع واحتكاره لضبط المجتمع، وفقاً لإيديولوجية الدولة، وكل دولة لها نسق من الأفكار التي تحاول إن تؤسس لما يجب إن يكون وتبرر ما هو قائم، ولا يمكن إن تحقق الهيمنة على المجتمع السياسي والتنظيم الاجتماعي ما لم تملك إيديولوجيا تتوافق عليها الجماهير وتتقبلها على أنها أمر طبيعي، ومن ثم تحمل الهيمنة نظرة شاملة للدولة تدخل فيها الفلسفة والمثل والأخلاق[٢٤].

وبما إن الدولة تقوم على ثلاث أركان (الفلسفة، والمؤسسات، والأدوات الإجرائية)، فالفلسفة السياسية (إيديولوجية الدولة)، تعد من أهم العناصر الغائبة في مشروع إدارة التعددية العراقية وبناء الدولة بعد عام ٢٠٠٣، وذلك لما يعانيه مفهوم الدولة من التشوه وعدم الاستقرار والثبات في نظريته وغاياته، وبسبب انتشار مظاهر الفساد وتضارب مصالح الكتل السياسية الضيقة التي أوكلت إليها مهمة قيادة البلد في اخطر مرحلة، تعثرت الديمقراطية في تحقيق فلسفة خاصة بإدارة المجتمع العراقي ولم يتحقق منها سوى هياكل وخطابات فارغة غير قادرة على الصمود أمام المد الطائفي[٢٥].

على الرغم من أن العراق استطاعة العراق تشكيل برلمان وحكومة وإقرار دستور، إلا انه ذلك لا يستند للآليات الفكرية الأصيلة المعاصرة فكرياً أو عقائدياً، وإنما نتيجة لصفقات ومشاريع ووعود خلف الكواليس تتغير بتغير الظروف والموازين في القوى والمصلحة وهو ما يهدد بفوضى عارمة يصعب

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

حينها الرجوع إلى مرجع مسئول[٢٦]، إن الواقع العراقي يعاني من أزمة حكم ودولة، وهذا يشير إلى إن النظام الفدرالي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ يثير جداً واسعا بين الأوساط السياسية والأكاديمية، والسمة البارزة فيه عدم الثبات في المواقف إذ نجد القوى الرافضة للفدرالية في ٢٠٠٥ تولت إلى المطالبة بها في عام ٢٠١١ وعلى العكس، إن هذه السمة تنطلق من ردود أفعال ظرفية بعيدة عن الرؤية الطبيعية للنظام الفدرالي الذي يعمل على استيعاب الهويات الفرعية، اقتصرت على التبرير السياسي الذي يقوم على تقاسم السلطة في ما بين الحكومة الاتحادية والإقليمية والمحافظات ومحاولة تحقيق المكاسب، وعليه كانت الدعوة إلى فدرلة العراق على أسس قومية ومذهبية وبالصيغة التي وردت في دستور عام ٢٠٠٥ نتائج أثرت على صياغة الرؤية الفلسفية للدولة في ما بعد[٢٧].

وتأسيساً على ما تقدمة تكمن المشكلة في غياب فلسفة الدولة في النموذج العراقي إلى عقبتين أساسيتين: الأولى، غياب الرؤية لمستقبل تطبيق الفدرالية في العراق، على عكس الرؤية الكردية الواضحة في تحديد العلاقة بين السلطة الاتحادية وسلطة الإقليم بحكم واقع تجربة الاستقلال(١٩٩١- ٢٠٠٣) في حين كانت الإطراف الأخرى لا تملك تصوراً مشتركاً عن طبيعة النظام الفدرالي، أما الثانية فهي طريقة تنظيم العلاقة بين الحكومة الفدرالية والحكومة المحلية في الدساتير الفدرالية[٢٨].

وإن أقصى ما تستطيع الدولة إن تحققه في ظل هذه الفوضى لن يكون ذا قيمة ما لم تقترن إعمالها بالجهود لتي يبذلها الإفراد، وهنا ويؤكد (هارولد لاسلكي)[•]على رؤيتنا إن الدولة تقوم وتتشكل حسب طبائع الناس ورغباتهم، فإذا كان الناس غير مبالين أو مهتمين واقتنعوا بالانسحاب من المعركة والمشاركة في تنظيم الحكم فلا شيء يمنع إساءة استخدام السلطة، فالناس لابد إن يتعلموا إن إعمال

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

الدولة هي إعمالهم ولن يحققوا (الوحدة والحرية والمساواة وعقيدة الدولة) إلا بعد الجهود التي يبذلونها في سبيلها[٢٩].

وأخيراً نستنتج ان الديمقراطية والانتخابات واللامركزية في الحكم ولائحة حقوق الإنسان كلها لا تحقيق السلم الاجتماعي ولا تحد من الإرث الطائفي والقومي في الدولة، ما لم تسبق بآليات فلسفية، خاصة بعد تجريد الديمقراطية التوافقية العراقية من بعدها الفلسفي القائم على أساس تحقيق التوازن بين المكونات العراقية، وهذا يعني تحويلها إلى أداة لإعاقة إدارة الدولة بدلاً من بنائها.

وهذا أيضاً يشير إلى ضرورة توفير الآليات الفلسفية في الدولة لأنها تساهم في بناء الآليات الفكرية الأخرى على ضوئها، وأهمها الدينية في المجتمعات الإسلامية وخاصة العراق، اذ تمثل الآليات الفلسفية معرفة طبيعة المجتمع وحدود الحرية فيه وفلسفة الدولة، الذي يمثل بداية الاتفاق المشترك على الحقوق الطبيعية، ومن الضروري ان تكون هناك آليات دينية معتدلة مكملة وساندة للآليات الفلسفية في الدولة الإسلامية، تساهم في الاتفاق على الثوابت والأسس الدينية المشتركة وتقويم الجماعات دينياً. سندرسها في المطلب الثاني.

المطلب الثانـــي

الآليـــات الدينيـــة لإدارة التعدديـــة

يشهد العراق بعد عام ٢٠٠٣ مظاهر عنف متعددة، يستدعي على ضوئها العودة إلى الذات لمراجعتها ونقدها لتقويمها ومعالجتها، ثم الارتكاز إلى قيم جديدة تستبعد الكراهية وتنفتح على قيم الإنسانية والدينية، وقد كان الكثير من الفلاسفة والمفكرين الغربيين أمثال نيتشه وماركس وغيرهم يعتقدون إن الدين سوفه يتلاشى بحلول القرن العشرين وتسود الفرضية العلمانية، إلا أنة الدين الذي بدأ مع ادم

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

الأول تبينه انه سيبقى مع ادم الأخير في الأرض، فهو كائن حي لن يموت ما دام هناك إنسان يعيش على الأرض، وكل التوقعات والآراء بأفول الدين وانسحابه من الحياة نتيجة تقدم العلم وتطور معارف الإنسان تخفق أمام الواقع، وما يموت هو نمط معرفة الدين التي تنتمي للماضي.

فالازدياد المتواصل لعدد إتباع الدين هو الدليل، وتطبيقاً لذلك يُعتقد بحلول عام ٢٠١٠ كان هناك ٢.٢ مليار مسيحي في العالم و ١.٦ مليار مسلم يشكلون تقريباً ٣١٪ و ٢٣٪ من سكان العالم، وتشير التوقعات بحلول العام ٢٠٥٠ سوف ينمو تعداد المسيحيين ٢.٩ مليار نسمة والمسلمين ٢.٨ مليار نسمة(٣٠).

انه أهمية الدين وتأثيره في الحياة في العصر الحالي تستوجب إن نبين أهم الآليات الفكرية المهمة لإدارة البلدان المتعددة في ضوء الدين وخاصة العراق بعد ٢٠٠٣، وقد إشارة الفيلسوف محمد باقر الصدر إلى إن التكفير والظلم والاضطهاد والقتل لا تؤدي إلى الكسب في المجتمع، بل كل هذه منفرة وتستدعي من الطرف الأخر النفور والابتعاد عن هذه الطائفة وأفكارها وما يتعلق بها، ومن أراد إن يكسب الآخرين إلى ما يراه حقاً فلابد من آليات وطرق دينية تستدعي اقتراب الطرف الأخر وانجذابه نحو هذه الطائفة(٣١). وأول هذه الآليات هو بيان حدود العلاقة بين السلطة الدينية والسلطة المدنية في البلدان الإسلامية المتعددة الانتماءات.

أولاً: حدود العلاقة بين السلطة الدينية والسلطة المدنية

طرح الفيلسوف الألماني لودفيغ فويرباخ (١٨٠٤– ١٨٧٢)بحث عن مفهوم ماهية الدين ونظرته في الإنسان، جاء فيه على إن الطبيعة هي الكائن المستقل الذي يختلف عن الإنسان، والمجرد من الطبيعة والصفات البشرية ليس شيئاً آخر سوى الطبيعة ،والإنسان الذي يعتمد على الطبيعة بلا وعي يعتبر

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

حيوان ناطق، وحين يبدأ بالتفكير تبدأ التبعية للطبيعة ويرى أنها قد بدأت دينياً بتقديس الجبال والأنهار وغيرها، وبعدها ظهرت الديانات الإلهية وإحالة صفات الطبيعة إلى اله واحد رحيم وعادل مع الكل، ويرجع ماهية الدين إلى ماهية الطبيعة وجوهر الإنسان، لان الطبيعة عنده هي الدعوة إلى دين الحب والاعتماد على النزعة الإنسانية الخالصة المتحررة، لاشتراك الناس طبيعياً في هذه الأرض، فهو يعتقد مسألة الدين مسألة شعور في موضوعيته الذاتية السليمة الغير مقيدة، وهذا الشعور يكسر جميع حدود الفهم ويتجلى في العديد من المعتقدات(٣٢).

وبناءً على ذلك يؤكد محمد باقر الصدر إن الخلافات في نظر الإسلام مقيتة، وهي لم تأخذ كمشكلة يقع فيها النزاع أو يجب عنها الدفاع، وذلك لان الإسلام لم يفرق بين إي طائفة، ودعى إلى هداية البشر وسيادة القانون لكي يطبق العدل والمساواة وهذا لا يمكن تحقيقه إلا إذا تعاون سائر المسلمين وتعاضدوا ووضعوا المناهج المشتركة التي توحدهم(٣٣).

في حين يرى علاء الدين الاعرجي إن العقل المجتمعي العربي لا يزال متخلف بعيداً عن الحداثة والإسلام التي يحتاج لها البلد للنهوض والتقدم، خاصة بعد صعود نجم الحركات الإسلامية، التي تؤمن اغلبها بالرأي العام الواحد وترفض الآخر الذي يتعارض مع رأيها ومعتقداتها(٣٤)، ويقصد هنا الحركات الدينية الإسلامية المتطرفة التي شوهت الدين واحتكرته واستخدمته كذريعة لحكم الجماعات المتعددة.

ويؤكد محمد الرفاعي بضرورة الابتعاد عن التدين السياسي الذي يعني استغلال الدين للاستحواذ على السلطة والدولة والثروة في كل العصور، إذ انه أصبح من اشد أنواع التدين في الإسلام حضوراً وتأثيراً في الفضاء العام منذ أكثر من نصف قرن، وهو يستند إلى الشكل دون المضمون ولا يهتم

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

بروح الشريعة ومقاصدها الكلية، فقد كانت أكثر مرجعياته غير متخصصة في علوم الدين، مما أثر كثيراً من أفكارها على الفكر الإسلامي المتطرف(٣٥).

كان بعض الجماعات الدينية يعتقدون إن الانتماء للوطن يعتمد على العقيدة، فهي الوطن والجنسية، حتى صاغه من مثل هذا الاتجاه المتطرف أمثال سيد قطب وآخرون(جنسية المسلم عقيدته)،إلا انه هذه الشعارات غير قادرة على تشكيل مفهوم الوطن والمواطنة في الفكر السياسي الحديث، و ان العلاقة بين الدين والسياسة، والشعور بالانتماء لأرض واحدة، والمساواة التامة في الحقوق والحريات بغض النضر عن الجنس واللون والدين والانتماءات المتعددة، والتخلص من ضيق أفق التفكير والتشدد والانغلاق التدريجي، هو السبيل الوحيد لتشكيل مفهوم الوطن والمواطنة في الدولة العراقية(٣٦).

ومن أهم العوامل التي ساهمت ولا تزال تساهم في عدم تمكن العراق من خلق بناء يهتم بالتجدد الفكري والثقافي في المنظومة الفكرية العراقية هو عدم الاستقرار السياسي، إلى جانب ظهور التيارات الإسلامية المتشددة، التي وقفت عائقاً وراء تحديث الفكر في العراق وكانت اغلبها ممولة جيداً حيث رفعت شعار الإسلام هو الحل بتطرف، وهذا محالة فرضه بالقوة على الطبيعة العراقي ذات الانتماءات المتعدد(٣٧).

وبقدر ما يؤلم لمواقف بعض العلماء الذين انطلت عليهم الخديعة وخذلهم الوعي ودفعتهم المصالح الشخصية والفئوية للوقوع في شرك الفتنة الخطيرة، فان الإنصاف يقتضي الإشادة والتقدير للمواقف الرسالية المسئولة والآليات السليمة التي جسدها العلماء المصلحون، وفي طليعتهم السيد محمد صادق الصدر، فقد كان للصدر اهتمام خاص بالنزول للطبقات الدنيا من المجتمع ، وكانت له فتأوي في فقه العشائر التي ساهمة في إصلاح التقاليد والسنن العشائرية لصالح المرأة والطفل وتحقيق العدل، وفتاوى

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

أخرى في طريقة التعامل مع إتباع المذهب السني أثرت هذه جميعها في تقريب الطوائف وزيادة الاندماج الاجتماعي آنذاك(٣٨).

كذلك كان للسيد علي السيستاني مواقف رسالية مسئولة، رغم الظروف القاسية التي عاشها الشعب العراقي وعلمائه في العهد البائد والمقابر الجماعية وحملات التهجير وأرقام الشهداء من الفقهاء والعلماء والخطباء ومآسي المعتقلات، كلها شواهد واضحة لأتقبل الإنكار، لكن بعد سقوط النظام ضرب أروع الأمثلة المعاصرة في التزام المبدئية والحرص على وحدة الأمة، والتسامي على الجراح، والجم إي نزعة للانتقام(٣٩). ولازالت مواقفه الوطنية والإسلامية تتصدر الدولة العراقية.

أن وجود المواقف الرسالية الموحدة المسئولة من قبل النخب الدينية في البلاد يتحقق على أثرها التدين الأخلاقي في حياة الإنسان في أنماط متنوعة ومن أنبلها(التدين العقلاني)، وفي هذا تسبق الغيرة على الإنسان، الغيرة على الله، وتقديس الله والالتزام بتعاليمه غير ممكنة من غير احترام الفرد، وهذا النوع من التدين ينشغل بإشباع الحاجات الوجودية للكائن البشري، كبناء الروح و ايقاض الضمير الأخلاقي، وهذه الوظيفة تساهم في بناء شخصية الفرد وتمتين بنية المجتمع وتعمل على بناء أرضية ملائمة لعمليات الإنتاج وتحفيز النشاط الاقتصادي، وفي ظل حياة روحية سليمة وضمير أخلاقي يمكن إعداد إنسان مسئول حيال الوطن وأكثر وفاء للنظام العام واشد بتطبيق والتزام القوانين(٤٠)، وهذا يستدعي إلى الوسطية الدينية في مواجهة التطرف ونبذ الخلاف الطائفي في المجتمعات المتعددة وتحكيم العقل، ويؤكد علاء الاعرجي بوجوب فصل الدين عن الدولة ليؤدي رسالته المدنية المتسامحة ويصلح ما تُخلفه النظم السياسية من مخلفات سلبية على نفسية الإنسان وتعيد ثقته بنفسه في بناء الدولة (٤١).

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

ثانياً: مواجهة التطرف وخطاب الكراهية

يعد التطرف الديني احد اخطر منابع التعددية في الدول الإسلامية، لتلبسه ببعد شرعي وتوظيفه للنص الديني وسرعة تصديقه من قبل الناس، بل قدرته على التستر والتخفي تحت غطاء الشرعية والواجب، ومواجهة هذا التطرف يحتاج إلى وعي يكشف الحقيقة وزيفها، لأنه ينطوي بسهولة على أصحاب النواية الطيبة، وهنا يشير ماجد الغرباوي إن التطرف الديني هو ليس كون الإفراد متحيزة لدين معين بل أكثرهم ممن لم تسعفهم كفاءتهم العلمية والثقافية لإدراك الحقيقة(٤٢).

ويمكن الإشارة إلى أهم أسباب التطرف التي لأتخرج عن الإطار الديني منها حديث الفرقة الناجية (ستفترق أمتي على نيف وسبعين فرقة، الناجية منها واحدة)، أنة هذه الأحاديث وما يشابهها تلعب دور خطر في تقطيع أوصال الأمة الإسلامية والمجتمع، وتنشر الصراع والقتال والاختلاف بشكل مباشر، باعتباره على حق وغيره ضال ومنحرف وواجب قتاله، وهذا على عكس ما اقر به القران بوجود الاختلاف بين الشعوب والأقوام وترك مساحة مفتوح لتوفير أجواء سلمية للاجتماع والتعايش بين أبناء الأمة الواحدة(٤٣).

بل توجد مفارقات عندما يثبت لنا التاريخ والدين الإسلامي أحاديث معتدلة، خاصة ما جاء على لسان الإمام علي(ع) في وصيته لمالك الاشتر عند ما ولاه مصر جاء فيها: (واشعر قلبك الرحمة للرعية ، والمحبة لهم ، واللطف بهم، ولا تكون عليهم سبعاً ضارياً تغتنم أكلهم، فإنهم صنفان: أما أخ لك في الدين، وأما نظير لك في الخلق، يفرطُ ، منهم الزلل، وتعرض لهم العلل يُؤتى على أيديهم في العمد والخطأ، فأعطهم من عفوك وصفحك مثل الذي تحب إن يعطيك الله من عفوه وصفحه، فانك فوقهم، و وآلي الأمر عليك فوقك، والله فوق من ولاك! وقد استكفاك أمرهم، وابتلاك بهم)(٤٤).

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

وهنا يستوجب الانتباه إلى من يسعى إلى توظيف النص القراني والأحاديث الإسلامية وإعطائها بعداً طائفياً، وما ينبغي إن يحدث في العراق التأكيد على ضرورة الوحدة وأهمية الحوار والتقارب، وان يكون دافعاً للعقلاء والواعين في الأمة لتكثيف جهودهم لجمع الشمل ولم الشتات ومحاصرة الفتنة وتطويقها، وهذا نتيجة ثمرة مرة لحقبة سيئة عاشها الشعب العراقي في ظل نظام استبدادي إذاقة شعبه الويلات ومزق أوصاله بسياسته الجائرة وأقاويله المنحرفة، ثم جاء الاحتلال الأمريكي ليستثمر النتائج ويقطف الثمار، وما يجب علينا إن نصر على نهج الوحدة والتقارب والحوار، وان نواجه السلبيات والعوائق والنكسات التي تعترض المسيرة من خلال الاعتدال والوسطية في الطرح، ويعتقد في هذا الإطار حسن الصفار ان وجود الاختلاف أمر طبيعي ومتوقع، نتيجةً لتأثيرات التاريخ ومؤثرات التراث عند مختلف الأطراف، لكن الامر الذي لايمكن قبوله هو خُطط الأعداء وتسخير الاختلاف لتمزيق الشعب وضرب بعضه ببعض(٤٥).

ولقد بات كل عراقي يدرك جيداً إن بعض المشاكل التي عصفت بالعراق لم تكن شراً محضا بل هي شر فيها خيراً لكشف زيف المخادعين والمتسترين بالدين والوطنية، وخيرها هو تنشيط الروح الوطنية التي أفقدتها الخصومات السياسية بريقها وجمالها ووقفت حجرة في بناء الروح الوطنية العراقية، وهنا يستوجب التسامح لان عدم التسامح هو من يقتل الحماية عن الأرض والعرض والدين والنفس(٤٦).

وترويض النفس والمجتمع الإسلامي على ثقافة التسامح والاعتراف بالأخر والتعايش على أساس العقيدة والمشتركات الإسلامية، هو عبارة عن تنازل عن غضبك للآخرين في سبيل الصالح العام للجماعة.

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

ثالثاً: تنمية ثقافة التسامح وقبول الأخر

يقصد بالتسامح هو"الاعتراف بالأخر والتعايش معه على أساس حرية العقيدة وحرية التعبير لا تكرماً أو منة وإنما حق لعدم وجود حق مطلق لدى الطرف الأخر"[٤٧].

ويؤكد ذلك المفكر الإيراني عبدا لكريم سروش إذ يقول إن الإسلام الخالص والحق المحض لا يمثل طائفة واحدة، على الرغم من إن إتباع هذه الطائف لا يرون هذا الرأي فيما يخص حقيقتهم، فليس كافة المسلمين منزهون في توحيدهم وعبادتهم، والدنيا غاصة بالهويات غير النفعية وليس هناك حق صريح في جانب وفي الجانب الأخر باطل محض[٤٨].

ولابد من الالتفات إلى إن الخلافات الطائفية بشكلها الملموس على المستوى السياسي من أشخاص واستلام المناصب للحصول على القوة والمال هو خلافاً مصلحياً بين أشخاص لا بين مذهبين من مذاهب الإسلام، وذلك لان الحكام وإتباعهم بخلافهم يخدمون أنفسهم ولا يخدمون بلادهم، أما الخلاف الإسلامي هو ذلك الذي يقع حول رأي الإسلام في عمل معين أو قانون، وما ابعد ذلك عن الخلاف الدائر في واقعنا العراقي المؤلم[٤٩].

وفي هذا الإطار يؤكد ماجد الغرباوي إن الشعوب الإسلامية وعلى رأسها العراق لم يبقى أمامه خيار سوى تبني قيم التسامح والعفو والمغفرة والرحمة والإخوة والسلام، للحد من ثقافة الإقصاء والعداء والتهميش والموت، ولنزع فتيل التوترات وتحويل نقاط الخلاف إلى مساحة للحوار والتفاهم، وهو عمل يستدعي جهود يتضافر فيها الخطاب الإعلامي مع الخطاب الثقافي الديني والسياسي والتربوي ويتطلب تعاون الفرد مع المجتمع، والشعب مع القانون، والدولة مع الدستور، وهذا يستهدف البنى الفكرية

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

للمجتمع وإعادة صياغة العقل والأولويات ووجود الوعي وتقديم فهم عصري للدين والرسالة، والتخلي عن العنف والتنابذ والتمسك بالاحترام والتسامح للوصول إلى الوحدة الوطنية(٥٠).

الخاتمـــــة:

وفي المحصلة النهائية للآليات الفلسفية والدينية يعتبر العراق بحاجة ملحة لهذه الآليات، وذلك لافتقار وجود اغلبها، وهذا ينتج حالة من عدم معرفة حدود الفرد وواجباته وحقوقه الطبيعية والدينية اتجاه بعضهما الأخر، مما تسود حالة من الفوضى والارتباك الحضاري والفكري.

وان ما يمكن ملاحظته بعد تثبيت هذه الأسس ومعالجتها موضوعياً، سوف تكون هناك فرصة كبيرة أمام إنشاء مجتمع مدني يضم جميع الكيانات المتعددة اجتماعياً وثقافياً، وكذلك فرصة للإيمان بالقومية العراقية والتسامح، وهذا يساهم في الانتقال إلى جانب مهم وهو وضع الآليات الوطنية في إطار وواقع اجتماعي وثقافي عراقي وطني.

الهوامش:

(١)عامر حسن فياض ، عبد العظيم جبر حافظ ، بوح الديمقراطية..! الديمقراطية الليبرالية ... محاولة للفهم ، ٢٠١٨ ، ص٤٨.

(٢)زكريا إبراهيم ، مشكلة الحرية ، ط ٢، مصر – القاهرة ، مكتبة مصر ، دار الطباعة الحديثة ، ص١٦.

(٣)عامر حسن فياض، عبد العظيم جبر حافظ ، بوح الديمقراطية..! الديمقراطية الليبرالية ... محاولة للفهم ، مصدر سبق ذكره ، ص١١٣– ١١٨.

(٤)حسام الدين علي مجيد ، إشكالية التعددية في الفكر السياسي المعاصر جدلية الاندماج والتنوع ، سلسلة أطروحات دكتوراه ٨٥ ، ط١ ، لبنان – بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ٢٠١٠ ص١٣٦.

(٥)محمد باقر الصدر ، الإسلام يقود الحياة ، ط٢ ، وزارة الإرشاد الإسلامي ، ١٩٨٢، ص٢٧–٢٨.

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

(٦)المصدر نفسه ، ص٢٧-٢٨.

(٧)محمد باقر الصدر ، اقتصادنا ، ط٢ ،إيران – قم ، مطبعة مكتبة الإعلام الإسلامي ، ٢٠٠٥ ، ص ٢٦٩- ٢٧٣.

(٨)المصدر نفسه ، ص ٢٦٩- ٢٧٣.

(٩)حسام الدين علي مجيد ، مصدر سبق ذكره ، ص١٣٦.

(١٠)محمد باقر الصدر ، اقتصادنا ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٧٥.

(١١)عامر حسن فياض وعبد العظيم جبر حافظ ، بوح الديمقراطية..! الديمقراطية الليبرالية ... محاولة للفهم ، مصدر سبق ذكره ، ص٨٥-٨٦.

(١٢)علي يوسف ألشكري ، خفايا صناعة الدستور ، بيروت – لبنان ، منشورات زين الحقوقية ، ص٥-٦

(١٣)ليام أندرسون، غاريت ستانسفيلد ، عراق المستقبل ، ترجمة: رمزي بدر ، ط١ ، لندن ، منشورات الورق ، ٢٠٠٥ ، ص٣٧٤

(١٤)محمد عثمان الخشاب ، المجتمع المدني والدولة ، ط١ ، مصر – القاهرة ، نهضة مصر للطباعة والنشر ، ٢٠٠٦ ، ص٩

(١٥)ناظم عبد الواحد الجاسور ، دور المجتمع المدني العراقي في ترسيخ قيم الديمقراطية في الدستور الدائم ، بغداد – الجامعة ألمستنصريه ، ص١٧.

(١٦)عامر حسن فياض وعبد العظيم جبر حافظ ، بوح الديمقراطية..! الديمقراطية الليبرالية ... محاولة للفهم ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٤٠- ٢٤١.

(١٧)ستار الدليمي ، المجتمع المدني والدولة في العراق ، "دراسات دولية ٢٧" ، مركز الدراسات الدولية – قسم الدراسات الإستراتيجية ، جامعة بغداد ، ص٦٩.

(١٨)المصدر نفسه ، ص٧١.

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

(١٩)متروك الفالح ، المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية، دراسة مقارنة لإشكاليات المجتمع المدني، مركز دراسات الوحدة العربية ، – لبنان – بيروت ،٢٠٠٠ ، ص٧٠.

(٢٠)انطوان نصري مسرة ، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في لبنان ، مصر – القاهرة ، مركز ابن خلدون للدراسات الإنسانية ،١٩٩٥، ص٨٩.

(٢١)المصدر نفسه.

(٢٢)ثناء فؤاد عبد الله ، آليات التغير الديمقراطي في الوطن العربي ، ط١ ، لبنان – بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، كانون الثاني ١٩٩٧ ، ص ٢٩٥.

(٢٣)ناظم عبد الواحد الجاسور ، مصدر سبق ذكره ، ص١٣.

(٢٤)إياد العنبر ، إشكالية غياب الفلسفة السياسية في بناء الدولة العراقية بعد ٢٠٠٣ ، **مجلة الكوفة** ، السنة ٢ ، العدد ٤ ، ٢٠١٣ ، ص١٩٣.

(٢٥)مالك مسلماوي ، فلسفة الدولة والنصف الأخر ، جريدة الصباح ٢٢نيسان٢٠٢٠ ، متوفر على الرابط: https://alsabaah.iq/24523-html، تاريخ الزيارة ١١ايار٢٠٢٤.

(٢٦)بهاء الدين ألخاقاني ، الفوضى الخلاقة"إستراتيجية السياسة الأمريكية لمائة سنة قادمة" ، ط١ ، العراق – بغداد ، مكتبة ألخاقاني ،٢٠١٣ ، ص٣٩٠.

(٢٧)إياد العنبر ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٠٣– ٢٠٥.

(٢٨)المصدر نفسه ، ص ٢٠٥.

(•)أكاديمي بريطاني(١٨٩٣–١٩٥٠م)، ومنظر سياسي وكان أول من شجع على التعددية في لنداً، مؤكداً على أهمية المجتمعات.

(٢٩)عامر حسن فياض وعبد العظيم جبر حافظ ، بوح الديمقراطية..! الديمقراطية الليبرالية ... محاولة للفهم ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٥٤.

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

(٣٠)جايلوز فريزر، لم يزداد إقبال العالم على الدين، **مجلة حكمة** ، الجزائر ، ٢٠١٧ متوفر على الرابط: https://hekmah.org/ تاريخ الزيارة ٢٠اذار٢٠٢٤.

(٣١)محمد صادق الصدر ، الطائفية بنظر الإسلام ، لبنان – بيروت ، دار مكتبة البصائر ، ١٩٦٥ ، ص١٦-١٥.

(٣٢)فالح عبد الجبار ، الاستلاب "هوبز,لوك، روسو، هيغل، فويرباخ، ماركس" ، ط١ ، لبنان – بيروت ، دار الفارابي ، ٢٠١٨ ، ص١٣٩-١٤٢.

(٣٣)محمد صادق الصدر ، الطائفية بنظر الإسلام ، مصدر سبق ذكره ، ص١٨-٢٢.

(٣٤)علاء الدين الاعرجي ، أزمة التطور الحضاري في الوطن العربي بين العقل الفاعل والعقل المنفعل ، ط٥ ، لندن ، مطبوعات إي – كتب ، ٢٠١٥ ، ص ١٥.

(٣٥)عبد الجبار الرفاعي ، الدين والكرامة الإنسانية ، ط١ ، العراق – بغداد ، مركز دراسات فلسفة الدين ، ٢٠٢١ ، ص١٣١-١٣٢.

(٣٦)المصدر نفسه ، ص١٣٥-١٣٧.

(٣٧)مجموعة باحثين ، مؤتمر العراق الفلسفي الدولي التاسع عشر الفلسفة ومشكلات الواقع ، العرق – بغداد ، دار الكتب والوثائق ، ٢٠٢٠ ، ص٧١.

(٣٨)محمد محمد صادق الصدر ، نظرات إسلامية في إعلان حقوق الإنسان ، لبنان – بيروت ، دار ومكتبة البصائر للطباعة والنشر التوزيع والإعلام ، ٢٠١٠ ، ص٤٠.

(٣٩)حسن بن موسى الصفار ، الطائفية بين السياسة والدين ، لبنان – بيروت ، المركز الثقافي العربي ، ٢٠٠٩ ، ص٥١-٥٢.

(٤٠)عبد الجبار الرفاعي ، مصدر سبق ذكره ، ص١٠٦.

(٤١)علاء الدين الاعرجي ،مصدر سبق ذكره ، ص١٥.

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

(٤٢)ماجد الغرباوي ، التسامح ومنابع اللاتسامح "فرص التعايش بين الأديان والثقافات" ، ط١ ، لبنان – بيروت ، مؤسسة العارف للمطبوعات ، ٢٠٠٨ ، ص٦٥.

(٤٣)المصدر نفسه ، ص٦٠-٦١.

(٤٤)لجامعه الشريف الرضي محمد بن الحسين بن موسى ، نهج البلاغة المختار من كلام أمير المؤمنين ، ط٤ ، النجف الاشرف ، العتبة العلوية المقدسة ، ٢٠١٠ ، ص٤٤٩-٤٥٠.

(٤٥)حسن بن موسى الصفار ، مصدر سبق ذكره ، ص٨٤-٨٦.

(٤٦)هشام الهاشمي ، عالم داعش "تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام" ، ط١ ، لندن ، دار الحكمة ، ٢٠١٥ ، ص١٥١.

(٤٧)ماجد الغرباوي ، التسامح ومنابع اللاتسامح "فرص التعايش بين الأديان والثقافات" ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٣.

(٤٨)المصدر نفسه ، ص٢٣- ٢٤.

(٤٩)محمد باقر الصدر ، الطائفية بنظر الإسلام ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٢-٢٦.

(٥٠)ماجد الغرباوي ، التسامح ومنابع اللاتسامح "فرص التعايش بين الأديان والثقافات" ، مصدر سبق ذكره ، ص١٥.

المراجع:

أولاً: الكتب العربية

١. انطوان نصري مسرة ، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في لبنان ، مصر – القاهرة ، مركز ابن خلدون للدراسات الإنسانية، ١٩٩٥.

٢. بهاء الدين ألخاقاني ، الفوضى الخلاقة"إستراتيجية السياسة الأمريكية لمائة سنة قادمة" ، ط١ ، العراق – بغداد ، مكتبة ألخاقاني، ٢٠١٣.

٣. ثناء فؤاد عبد الله ، آليات التغير الديمقراطي في الوطن العربي ، ط١ ، لبنان – بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٧.

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

٤. حامد الخفاف ، النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني في المسألة العراقية ، ط٦ ، بيروت – لبنان ، دار المؤرخ العربي ، ٢٠١٥.

٥. حسام الدين علي مجيد ، إشكالية التعددية في الفكر السياسي المعاصر جدلية الاندماج والتنوع ، سلسلة أطروحات دكتوراه ٨٥ ، ط١ ، لبنان – بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية٢٠١٠.

٦. حسن بن موسى الصفار ، الطائفية بين السياسة والدين ، لبنان – بيروت ، المركز الثقافي العربي ، ٢٠٠٩.

٧. زكريا إبراهيم ، مشكلة الحرية ، ط ٢، مصر – القاهرة ، مكتبة مصر ، دار الطباعة الحديثة.

٨. عامر حسن فياض ، عبد العظيم جبر حافظ ، بوح الديمقراطية..! الديمقراطية الليبرالية ... محاولة للفهم ، ٢٠١٨.

٩. عبد الجبار الرفاعي ، الدين والكرامة الإنسانية ، ط١ ، العراق – بغداد ، مركز دراسات فلسفة الدين ، ٢٠٢١.

١٠. علاء الدين الاعرجي ، أزمة التطور الحضاري في الوطن العربي بين العقل الفاعل والعقل المنفعل ، ط٥ ، لندن ، مطبوعات إي – كتب ، ٢٠١٥.

١١. علي يوسف ألشكري ، الوسيط في فلسفة الدولة ، لبنان – بيروت ، منشورات زين الحقوقي.

١٢. علي يوسف ألشكري ، خفايا صناعة الدستور ، بيروت – لبنان ، منشورات زين الحقوقية.

١٣. فالح عبد الجبار ، الاستلاب "هوبز,لوك، روسو، هيغل، فويرباخ، ماركس" ، ط١ ، لبنان – بيروت ، دار الفارابي ، ٢٠١٨.

١٤. فالح عبد الجبار ، كتاب الدولة اللوياثان الجديد ، ط١ ، العراق – بغداد ، منشورات الجمل ، ٢٠١٧.

١٥. لجامعه الشريف الرضي محمد بن الحسين بن موسى ، نهج البلاغة المختار من كلام أمير المؤمنين ، ط٤ ، النجف الاشرف ، العتبة العلوية المقدسة ، ٢٠١٠.

١٦. ليام أندرسون، غاريت ستانسفيلد ، عراق المستقبل ، ترجمة: رمزي بدر ، ط١ ، لندن ، منشورات الورق ، ٢٠٠٥.

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

١٧. ماجد الغرباوي ، التسامح ومنابع اللاتسامح "فرص التعايش بين الأديان والثقافات" ، ط١ ، لبنان – بيروت ، مؤسسة العارف للمطبوعات ، ٢٠٠٨.

١٨. ماجد الغرباوي ، طارق الكناني ، رهانات السلطة في العراق"حوار في أيديولوجية التوظيف السياسي ، ط١ ، سوريا – دمشق ، دار أمل الجديدة ، ٢٠١٧.

١٩. متروك الفالح ، المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية، دراسة مقارنة لإشكاليات المجتمع المدني، مركز دراسات الوحدة العربية ، – لبنان – بيروت ،٢٠٠٠.

٢٠. مجموعة باحثين ، مؤتمر العراق الفلسفي الدولي التاسع عشر الفلسفة ومشكلات الواقع ، العرق – بغداد ، دار الكتب والوثائق.

٢١. محمد باقر الصدر ، اقتصادنا ، ط٢ ،إيران – قم ، مطبعة مكتبة الإعلام الإسلامي ، ٢٠٠٥.

٢٢. محمد باقر الصدر ، الإسلام يقود الحياة ، ط٢ ، وزارة الإرشاد الإسلامي ، ١٩٨٢.

٢٣. محمد حسين فيصل ، الفلسفة السياسية لتيارات ما بعد الحداثة ، ط١ ، العراق – بغداد ، دار قناديل ، ٢٠١٠.

٢٤. محمد صادق الصدر ، الطائفية بنظر الإسلام ، لبنان – بيروت ، دار مكتبة البصائر ، ١٩٦٥.

٢٥. محمد عثمان الخشاب ، المجتمع المدني والدولة ، ط١ ، مصر – القاهرة ، نهضة مصر للطباعة والنشر ، ٢٠٠٦.

٢٦. محمد محمد صادق الصدر ، نظرات إسلامية في إعلان حقوق الإنسان ، لبنان – بيروت ، دار ومكتبة البصائر للطباعة والنشر التوزيع والإعلام ، ٢٠١٠.

٢٧. ناظم عبد الواحد الجاسور ، دور المجتمع المدني العراقي في ترسيخ قيم الديمقراطية في الدستور الدائم ، بغداد – الجامعة ألمستنصرية.

٢٨. هشام الهاشمي ، عالم داعش "تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام" ، ط١ ، لندن ، دار الحكمة ، ٢٠١٥.

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

ثانياً: المجـــلات

١. إياد العنبر ، إشكالية غياب الفلسفة السياسية في بناء الدولة العراقية بعد ٢٠٠٣ ، مجلة الكوفة ، السنة ٢ ، العدد ٤ ، ٢٠١٣ ، ص١٩٣.

٢. جايلوز فريزر، لم يزداد إقبال العالم على الدين، مجلة حكمة ، الجزائر ، ٢٠١٧ متوفر على الرابط: https://hekmah.org/ تاريخ الزيارة ٢٠اذار٢٠٢٤.

٣. مالك مسلماوي ، فلسفة الدولة والنصف الأخر ، جريدة الصباح ٢٢نيسان٢٠٢٠ ، متوفر على الرابط: https://alsabaah.iq/24523-html، تاريخ الزيارة ١١ايار٢٠٢٤.

ثالث: الدراسات والبحوث

١. ستار الدليمي ، المجتمع المدني والدولة في العراق ، "دراسات دولية ٢٧" ، مركز الدراسات الدولية – قسم الدراسات الإستراتيجية ، جامعة بغداد.

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.